

| التسلسل | المادة      | النص قبل التعديل   | النص بعد التعديل   |
|---------|-------------|--|--|
| 1       | 1           | تعريف "الأطراف ذات العلاقة" (النص قبل التعديل)<br>- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة، والشركات التي يملك فيها أي من هؤلاء حصة مسيطرة، والشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.<br>- أقارب رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا حتى الدرجة الأولى.<br>- الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي كان خلال السنة السابقة على التعامل مساهماً بنسبة 10% فإكثر بالشركة أو عضواً في مجلس إدارتها أو شركتها الأم أو شركاتها التابعة.<br>- الشخص الذي له سيطرة على الشركة. | الاطراف ذات العلاقة: رئيس وأعضاء مجلس إدارة للشركة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للشركة والعاملين بها، والشركات التي يساهم فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها، وكذا الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.<br><br>الاطراف المرتبطة:<br>1. الأشخاص الذين يجمع بينهم إتفاق أو ترتيب بغرض السيطرة على الشركة.<br>2. الشخص الطبيعي وأولاده القصر.<br>3. الشخص الاعتباري بالإضافة الى أي من أعضاء مجلس إدارته أو الشركات التي تساهم التي يساهم فيها بما لا يقل عن 30% من رأس مالها، أو الشركات الشقيقة أو التابعة أو الحليفة ما لم يثبتوا عدم وجود إتفاق أو ترتيب بينهم بغرض السيطرة.<br>4. الأقارب وهم الأب والأم والأخ والأخت والأولاد والزوج و أبو الزوج و أم الزوج و أولاد الزوج ما لم يثبتوا عدم وجود إتفاق أو ترتيب بينهم بغرض السيطرة. |
| 2       | 1           | تعريف "السيطرة" (النص قبل التعديل):<br>السيطرة: القدرة على التأثير أو التحكم – بشكل مباشر أو غير مباشر – في تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة أو القرارات الصادرة منه أو من الجمعية العمومية للشركة، وذلك من خلال ملكية نسبة من الأسهم أو الحصص أو بإتفاق أو ترتيب آخر يؤدي الى ذات التأثير.  | ليصبح النص كالآتي: (النص بعد التعديل):<br>السيطرة: تكون شركة التأمين في وضع السيطرة في الحالات التالية:<br>أ- إمتلاك شخص بمفرده أو مع الأطراف المرتبطة لنسبة 10% أو أكثر من رأس المال أو الأدوات المالية (مثل السندات القابلة للتحويل الى أسهم) أو حقوق التصويت في الشركة.<br>ب- كل اتفاق أو وضع يؤدي إلى صلاحية تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء و اللجان التنفيذية وعزلهم بالشركة.   |
| 3       | 19 (فقرة أ) | الفقرة (أ) من المادة (19) إدارة الشركة: (النص قبل التعديل):<br>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (5) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.   | ليصبح النص كالآتي: الفقرة (أ) من المادة (19) إدارة الشركة (النص بعد التعديل):<br>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد سبعة (7) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.  |
| 4       | 20          | المادة (20) مدة العضوية بمجلس الإدارة: (النص قبل التعديل):<br>أ- يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات ميلادية، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل مجلس الإدارة، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين إنتهت مدة عضويتهم.<br>ب- لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول  | ليصبح النص كالآتي: المادة (20) مدة العضوية بمجلس الإدارة (النص بعد التعديل):<br>أ- يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات ميلادية، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل مجلس الإدارة، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين إنتهت مدة عضويتهم.<br>ب- لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول  |

| التسلسل | المادة                                 | النص قبل التعديل   | النص بعد التعديل  |
|---------|--|--|---|
|         |  | <p>ب- لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تملأ في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول إجتماع لها لإقرار تعيينهم او تعيين غيرهم.</p> <p>ج- بإستثناء الأعضاء المعينين من قبل الحكومة الإتحادية او المحلية في مجلس إدارة الشركة بموجب مساهمتها في رأسمال الشركة الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس او أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على أعضاء المجلس الباقين دعوة الجمعية العمومية للإجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغل آخر مركز لإنتخاب من يملأ المراكز الشاغرة. وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.</p>  | <p>ب- لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تملأ في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول إجتماع لها لإقرار تعيينهم او تعيين غيرهم.</p> <p>ج- بإستثناء الأعضاء المعينين من قبل الحكومة الإتحادية او المحلية في رأسمال الشركة بموجب مساهمتها في رأسمال الشركة بموجب قانون الشركات التجاري. إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس او أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على أعضاء المجلس الباقين دعوة الجمعية العمومية للإجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغل آخر مركز لإنتخاب من يملأ المراكز الشاغرة. وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.</p>   |
| 5       | المادة 27<br>الفقرة (أ)<br>والفقرة (ج) | <p>الفقرة (أ) والفقرة (ج) من المادة (27) النصاب القانوني لإجتماعات المجلس والتصويت على قراراته (النص قبل التعديل):</p> <p>أ. لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة جميع أعضائه وبحضور أغلبيتهم شخصياً، ويجوز لمجلس الإدارة أن يقرر عقد إجتماعاته عن طريق وسائل التقنية الحديثة، ويجوز تمثيل عضو مجلس إدارة في إجتماع المجلس بواسطة عضو آخر يحمل وكالة خطية بذلك. ويجب إثبات وجود هذا التفويض بشكل واضح لرئيس الاجتماع، وفي هذه الحالة لا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين بأنفسهم عن نصف عدد أعضاء المجلس ويكون لهذا العضو صوتان .</p> <p>ج. تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه.</p> | <p>ليصبح النص كالآتي : الفقرة (أ) والفقرة (ج) من المادة (27) النصاب القانوني لإجتماعات المجلس والتصويت على قراراته (النص بعد التعديل):</p> <p>أ. لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة جميع أعضائه وبحضور أغلبيتهم شخصياً، ويجوز لمجلس الإدارة أن يقرر عقد إجتماعاته عن طريق وسائل التقنية الحديثة، ويجوز تمثيل عضو مجلس إدارة في إجتماع المجلس بواسطة عضو آخر يحمل وكالة خطية بذلك. ويجب إثبات وجود هذا التفويض بشكل واضح لرئيس الاجتماع، وفي هذه الحالة لا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين بأنفسهم عن نصف عدد أعضاء المجلس ويكون لهذا العضو صوتان .</p> <p>ج. تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس.</p> |
| 6       | 29                                     | <p>المادة (29) قرارات التمير: (النص قبل التعديل):</p> <p>بالإضافة الى إلزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد إجتماعاته الواردة بالمادة 28 من هذا النظام، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة ونافذة كما لو أنها</p>   | <p>ليصبح النص كالآتي : المادة (29) قرارات التمير (النص بعد التعديل):</p> <p>بالإضافة الى إلزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد إجتماعاته الواردة بالمادة 28 من هذا النظام فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات</p>   |

| التسلسل | المادة | النص قبل التعديل  | النص بعد التعديل  |
|---------|--------|---|---|
|         |        | <p>إتخذت في إجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي :</p> <p>أ- ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً .</p> <p>ب- موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة.</p> <p>ج- تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.</p> <p>د. يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في اجتماع مجلس الادارة اللاحق لاتخاذ القرار بالتمرير لتضمينها بمحضر اجتماعه.</p>  | <p>صحيحة ونافذة كما لو أنها إتخذت في اجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي :</p> <p>1- موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة.</p> <p>2- تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.</p> <p>3- يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في اجتماع مجلس الادارة اللاحق لاتخاذ القرار بالتمرير لتضمينها بمحضر اجتماعه، ومع ذلك تعتبر القرارات بالتمرير نافذة عند توقيع أغلبية أعضاء المجلس عليها.</p> <p>4- عدم اعتبار القرار بالتمرير اجتماعاً ومن ثم يتعين الإلتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة.</p>  |
| 7       | 31     | <p>المادة (31) تعارض المصالح: (النص قبل التعديل):</p> <p>أ. على عضو مجلس إدارة الشركة الذي تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تُعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.</p> <p>ب. إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقاً لحكم البند (1) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهمها التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة.</p> <p>ت. إذا لم يتضح تماماً وجود حالة تعارض مصالح، يجب على عضو المجلس موضوع التعارض المحتمل أن يُفصح عن هذه الظروف إلى رئيس المجلس أو من يعينه، الذي يقرر ما إذا كان هناك تعارض مصالح من عدمه.</p> <p>ث. تلتزم الشركة بمسك سجل خاص بتعارض المصالح يُقيد فيه حالات التعارض بشكل تفصيلي والاجراءات المتخذة بهذا الشأن.</p> <p>ح. يُقيد أمين سر مجلس الإدارة موضوع تعارض المصالح في محضر اجتماع مجلس الإدارة ذي الصلة. وفي هذه الحالة، يجب على باقي أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين النظر فيما إذا كان من الملائم لعضو المجلس الطرف في موضوع التعارض أن يشارك في مناقشة ذلك البند من الأعمال أمام المجلس بعد النظر التام فيما إذا كان التعارض قد يُعرض موضوعية العضو و/أو قدرته على أداء مهامه</p> | <p>ليصبح النص كالآتي : المادة (31) تعارض المصالح (النص بعد التعديل) :</p> <p>أ. على عضو مجلس إدارة الشركة الذي تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تُعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.</p> <p>ب. إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقاً لحكم البند (1) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهمها التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة.</p> <p>ت. إذا لم يتضح تماماً وجود حالة تعارض مصالح، يجب على عضو المجلس موضوع التعارض المحتمل أن يُفصح عن هذه الظروف إلى رئيس المجلس أو من يعينه، الذي يقرر ما إذا كان هناك تعارض مصالح من عدمه.</p> <p>ث. تلتزم الشركة بمسك سجل خاص بتعارض المصالح يُقيد فيه حالات التعارض بشكل تفصيلي والاجراءات المتخذة بهذا الشأن.</p> <p>ح. يُقيد أمين سر مجلس الإدارة موضوع تعارض المصالح في محضر اجتماع مجلس الإدارة ذي الصلة. وفي هذه الحالة، يجب على باقي أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين النظر فيما إذا كان من الملائم لعضو المجلس الطرف في موضوع التعارض أن يشارك في مناقشة ذلك البند من الأعمال أمام المجلس بعد النظر التام فيما إذا كان التعارض قد يُعرض موضوعية العضو و/أو قدرته على أداء مهامه</p> |

| التسلسل | المادة | النص قبل التعديل   | النص بعد التعديل  |
|---------|--------|--|---|
|         |        |  | <p>تجاه الشركة بالشكل الملائم. وإذا ما قرروا أن ذلك ليس ملائماً، فيجوز لهم أن يطلبوا من عضو المجلس مغادرة غرفة الاجتماع أثناء انعقاد المناقشات. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة محاولة إقحام نفوذه الشخصي فيما يتعلق بالمسألة سواء في الاجتماع أم خارجه. ولا يُسمح لعضو المجلس بالتصويت على القرار ذي الصلة.</p> <p>د. لا تعد الصفقات التي تدخل في طبيعة عمل الشركة ولا تعطي عضو مجلس الإدارة شروطاً تفضيليةً صفقات مع أطراف ذات علاقة ولا تشكل تعارضاً في المصالح، ومع ذلك يجب على عضو المجلس الطرف في الصفقة الإفصاح عنها للمجلس، ولباقي أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين النظر فيما إذا كان من الملائم للعضو الطرف في الصفقة أن يشارك في مناقشة البند الخاص بها في اجتماع المجلس.</p>  |
| 8       | 37     | <p>المادة (37) مسؤولية أعضاء المجلس تجاه الشركة والمساهمين والغير: (النص قبل التعديل):</p> <p>أ- أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة لقانون الشركات وهذا النظام، وعن الخطأ في الإدارة، ويبطل كل شرط يقضي بغير ذلك.</p> <p>ب- تقع المسؤولية المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماع الآراء، أما إذا كان القرار محل المساءلة صادراً بالأغلبية فلا يسأل عنه المعارضون متى كانوا قد أثبتوا إعتراضهم بمحضر الجلسة، فإذا تعيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا إذا ثبت عدم علمه بالقرار أو علمه به مع عدم استطاعته الإعتراض عليه.</p> <p>ج. يكون مجلس الإدارة مسؤولاً تجاه المساهمين بالشركة. ويكون ملزماً بضمان حماية حقوق المساهمين وضمان العدالة والمساواة بينهم وضمان حقوق الأطراف الأخرى ذات المصالح.</p> <p>د. يتمتع مجلس الإدارة بالسلطة الكاملة في تنفيذ جميع الأنشطة اللازمة لتوفير الرقابة والإرشاد الإستراتيجي الفعال فيما يتعلق بالشركة وإدارتها.</p> <p>هـ. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن تنفيذ مهامه بالهدف المتمثل في خلق قيمة مستدامة للمساهمين مع الوضع في الاعتبار حقوق أصحاب المصالح.</p> | <p>ليصبح النص كالآتي : المادة (37) مسؤولية أعضاء المجلس تجاه الشركة والمساهمين والغير ( النص بعد التعديل):</p> <p>أ. أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة إستعمال السلطة، وعن كل مخالفة لقانون الشركات وهذا النظام الأساسي، وعن الخطأ في الإدارة، ويبطل كل شرط يقضي بغير ذلك .</p> <p>ب. تقع المسؤولية المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة على جميع أعضاء مجلس الإدارة اذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماع الآراء. أما اذا كان القرار محل المسائلة صادراً بالأغلبية فلا يسأل عنه المعارضون متى كانوا قد اثبتوا إعتراضهم بمحضر الجلسة، فإذا تعيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا اذا ثبت عدم علمه بالقرار او علمه به مع عدم استطاعته الإعتراض عليه.</p> <p>ج. يكون مجلس الإدارة مسؤولاً تجاه المساهمين بالشركة. ويكون ملزماً بضمان حماية حقوق المساهمين وضمان العدالة والمساواة بينهم وضمان حقوق الأطراف الأخرى ذات المصالح.</p> <p>د. يتمتع مجلس الإدارة بالسلطة الكاملة في تنفيذ جميع الأنشطة اللازمة لتوفير الرقابة والإرشاد الإستراتيجي الفعال فيما يتعلق بالشركة وإدارتها.</p> <p>هـ. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن تنفيذ مهامه بالهدف المتمثل في خلق قيمة مستدامة للمساهمين مع الوضع في الاعتبار حقوق أصحاب المصالح.</p> |

| التسلسل | المادة                  | النص قبل التعديل   | النص بعد التعديل  |
|---------|-------------------------|--|---|
|         |                         |  | و. يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن أعمال الشركة حتى لو فوض بعض صلاحياته للجان أو الإدارة التنفيذية.  |
| 9       | المادة 38<br>الفقرة (أ) | الفقرة (أ) من المادة (38) إجتماع الجمعية العمومية (النص قبل التعديل):  | ليصبح النص كالاتي : الفقرة (أ) من المادة (38) إجتماع الجمعية العمومية (النص بعد التعديل):<br><br>تتعقد الجمعية العمومية للشركة بإمارة دبي وفي المكان الذي يحدده مجلس الإدارة، ويجوز لمجلس الإدارة أن يقرر عقدها عن طريق وسائل التقنية الحديثة، وفي جميع الأحوال يكون لكل مساهم حق حضور إجتماعات الجمعية العمومية ويكون له من الأصوات ما يعادل عدد أسهمه، ويجوز لمن له حق حضور إجتماعات الجمعية العمومية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة، ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من مساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من 5% من رأس مال الشركة المصدر، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها النائبون عنهم قانوناً.   |
| 10      | 39                      | المادة (39) الاعلان عن الدعوى لإجتماع الجمعية العمومية (النص قبل التعديل) :<br>توجه الدعوة الى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية، ويكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة الى الهيئة وهيئة التأمين والسلطة المختصة. | ليصبح النص كالاتي : المادة (39) الاعلان عن الدعوى لإجتماع الجمعية العمومية (النص بعد التعديل) :<br>توجه الدعوة الى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدر إحداهما باللغة العربية، وإخطار المساهمين بكتب مسجلة او من خلال ارسال رسائل نصية هاتفية و البريد الالكتروني " إن وجد" وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة الى الهيئة وهيئة التأمين والسلطة المختصة.<br><br>يجب أن يشتمل إعلان الدعوة للاجتماع على مكان/ وسيلة وتاريخ وموعد الاجتماع الأول، والاجتماع الثاني في حال عدم إكمال النصاب القانوني لصحة الاجتماع الأول، وبيان صاحب الحق في حضور الاجتماع، وجواز أن ينيب عنه من يختاره بمقتضى توكيل خاص معتمد وفقاً للوارد في المادة (38) من هذا النظام، وأحقية المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العمومية، وتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة ومدقق الحسابات، والنصاب القانوني المطلوب لصحة كل من اجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة فيه، وبيان صاحب الحق في التوزيعات إن وجدت. |

| التسلسل | المادة | النص قبل التعديل  | النص بعد التعديل   |
|---------|--------|---|--|
| 11      | 46     | المادة (46) طريقة التصويت بإجتماع الجمعية العمومية:<br>( النص قبل التعديل):<br>يكون التصويت في جمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية الا اذا قررت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت واذا تعلق الامر بإنتخاب أعضاء مجلس الادارة أو عزلهم أو مساءلتهم أو بتبعيةهم في الحالات التي يجوز فيها ذلك وفقاً لحكم المادة 21 من ها النظام، فيجب إتباع طريقة التصويت السري التراكي.  | ليصبح النص كالآتي : المادة (46) طريقة التصويت بإجتماع الجمعية العمومية ( النص بعد التعديل):<br>يكون التصويت في جمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية الا اذا قررت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت واذا تعلق الامر بإنتخاب أعضاء مجلس الادارة فيجب إتباع طريقة التصويت السري التراكي.<br>ويجوز التصويت الإلكتروني على قرارات الجمعية العمومية بما في ذلك القرارات الخاصة والتصويت السري التراكي وذلك وفقاً للآليات والشروط المعتمدة من الهيئة بهذا الشأن.   |
| 12      | 48     | المادة (48) إصدار القرار الخاص: ( النص قبل التعديل):<br>يتعين على الجمعية العمومية إصدار قرار خاص بأغلبية اصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة ارباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة في الحالات التالية:<br>أ.زيادة رأس المال او تخفيضه.<br>ب.إصدار سندات قرض أو صكوك.<br>ج.تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع.<br>د. حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.<br>هـ.بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.<br>و.إطالة مدة الشركة أو إنقاصها.<br>ز.تعديل عقد التأسيس أو النظام الاساسي.<br>ح.في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات إصدار قرار خاص.<br>وفي جميع الأحوال وفقاً لحكم المادة 139 من قانون الشركات يتعين موافقة الهيئة والسلطة المختصة على استصدار القرار الخاص بتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. | ليصبح النص كالآتي: المادة (48) إصدار القرار الخاص ( النص بعد التعديل):<br>يتعين على الجمعية العمومية إصدار قرار خاص بأغلبية اصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة ارباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة في الحالات التالية:<br>1 تغيير اسم الشركة.<br>2 إصدار سندات قرض أو صكوك.<br>3 تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع.<br>4 حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.<br>5 بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.<br>6 عند رغبة الشركة بيع نسبة ( 51 %) أو أكثر من أصولها (موجوداتها) سواء أكانت عملية البيع ستتم بصفقة واحدة أو من خلال عدة صفقات وذلك خلال سنة من تاريخ عقد أول صفقة أو تعامل.<br>7 إطالة مدة الشركة أو إنقاصها.<br>8 تعديل عقد التأسيس أو النظام الاساسي.<br>9 دخول شريك استراتيجي.<br>10 تحويل الديون النقدية إلى أسهم في رأسمال الشركة.<br>11 إصدار برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها.<br>12 عقد القروض لأجل تزيد على ثلاث سنوات أو بيع عقارات الشركة أو المتجر أو رهن أموال الشركة المنقولة وغير المنقولة أو إبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم أو إجراء الصلح والاتفاق على التحكيم ما لم تكن هذه التصرفات مصرحاً بها في نظام الشركة أو كانت مما يدخل بطبيعته في غرض الشركة. |

| التسلسل | المادة          | النص قبل التعديل   | النص بعد التعديل   |
|---------|-----------------|--|--|
|         |                 |  | <p>13 زيادة رأس مال الشركة المصرح به.</p> <p>14 إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم.</p> <p>15 إدماج الاحتياطي في رأس مال الشركة.</p> <p>16 تخفيض رأس مال الشركة.</p> <p>17 تجزئة القيمة الاسمية لأسهم الشركة.</p> <p>18 تحول الشركة.</p> <p>19 اندماج الشركة.</p> <p>20 إطالة مدة التصفية.</p> <p>21 شراء الشركة لأسهمها.</p> <p>22 في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات إصدار قرار خاص. وفي جميع الأحوال وفقاً لحكم المادة 139 من قانون الشركات يتعين موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين والسلطة المختصة على استصدار القرار الخاص بتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وإعلام هيئة التأمين بالقرارات الخاصة التي تقرها الجمعية العمومية للشركة.</p> |
| 13      | 49              | <p>المادة (49) إدراج بند بجدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية: ( النص قبل التعديل ) :</p> <p>أ. لا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال.</p> <p>ب. إستثناء من البند (أ) من هذه المادة ومع الإلتزام بالضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن يكون للجمعية العمومية الصلاحية فيما يلي:</p> <p>1 - حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكشف أثناء الإجتماع.</p> <p>2- إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العمومية وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن، وذلك بناء على طلب يقدم من الهيئة او عدد من المساهمين يمثل (10%) من رأس مال الشركة على الأقل، ويجب على رئيس إجتماع الجمعية العمومية إدراج البند الإضافي قبل البدء في مناقشة جدول الأعمال او عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتقرر إضافة البند الى جدول الاعمال من عدمه.</p> | <p>ليصبح النص كالآتي : المادة (49) إدراج بند بجدول أعمال إجتماعات الجمعية العمومية ( النص بعد التعديل ) :</p> <p>أ. لا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال.</p> <p>ب. إستثناء من البند (أ) من هذه المادة، يجوز إضافة بند إلى جدول أعمال الجمعية العمومية وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته والضوابط والاجراءات الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن</p>  |
| 14      | 58<br>(العنوان) | <p>عنوان المادة (58): (النص قبل التعديل):</p> <p>توزيع الأرباح السنوية</p>   | <p>ليصبح عنوان المادة (58) كالآتي: (النص قبل التعديل):</p> <p>توزيع الأرباح</p>  |
| 15      | 58              | <p>المادة (58) توزيع الأرباح السنوية: (النص قبل التعديل):</p>  | <p>ليصبح النص كالآتي: المادة (58) توزيع الأرباح (النص بعد التعديل):</p>  |

| التسلسل | المادة | النص قبل التعديل  | النص بعد التعديل  |
|---------|--------|---|---|
|         |        | <p>توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وفقاً لما يلي:</p> <p>أ. تقتطع (10%) عشرة بالمائة من صافي الأرباح تخصص لحساب الإحتياطي القانوني ويوقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي قدراً يوازي (50%) خمسين بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة المدفوع وإذا نقص الإحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الإقتطاع.</p> <p>ب. تحدد الجمعية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الإحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع أرباح فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين اللاحقة.</p> <p>ج. تخصص نسبة لا تزيد على (10%) من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الإستهلاكات والإحتياطيات كمكافأة لإعضاء مجلس الإدارة ويقترح المجلس المكافأة وتعرض على الجمعية العمومية للنظر فيها، وتخصص من تلك المكافأة الغرامات التي وقعت على الشركة من الهيئة أو السلطة المختصة بسبب مخالفات مجلس الإدارة لقانون الشركات أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية. وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة.</p> <p>د. يوزع الباقي من صافي الأرباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على إقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء إحتياطي للأغراض التالية:</p> <p>- تحويل أي مبالغ إلى الإحتياطي القانوني.</p> <p>- توزيع أسهم منحة على المساهمين.</p> <p>هـ. ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى إلا بموجب قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة.</p> | <p>1- توزع الأرباح الصافية للشركة سواء كانت سنوية أو نصف سنوية وفقاً للبند (2) من هذه المادة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وفقاً لما يلي:</p> <p>أ- تقتطع (10%) عشرة بالمائة من صافي الأرباح تخصص لحساب الإحتياطي القانوني ويوقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي قدراً يوازي (50%) خمسين بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة المدفوع وإذا نقص الإحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الإقتطاع.</p> <p>ب- تحدد الجمعية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الإحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع أرباح فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين اللاحقة.</p> <p>ج- تخصص نسبة لا تزيد على (10%) من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الإستهلاكات والإحتياطيات كمكافأة لإعضاء مجلس الإدارة ويقترح المجلس المكافأة وتعرض على الجمعية العمومية للنظر فيها، وتخصص من تلك المكافأة الغرامات التي وقعت على الشركة من الهيئة أو السلطة المختصة بسبب مخالفات مجلس الإدارة لقانون الشركات أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية. وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة.</p> <p>د- يوزع الباقي من صافي الأرباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على إقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء إحتياطي للأغراض التالية:</p> <p>- تحويل أي مبالغ إلى الإحتياطي القانوني.</p> <p>- توزيع أسهم منحة على المساهمين.</p> <p>هـ. ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى إلا بموجب قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة.</p> |
|         |        | <p>2- مع مراعاة البند (1) من هذه المادة وكافة القوانين والأنظمة المنطبقة، يجوز توزيع أرباح سنوية أو نصف سنوية على المساهمين بموجب قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة.</p>   | <p>2- مع مراعاة البند (1) من هذه المادة وكافة القوانين والأنظمة المنطبقة، يجوز توزيع أرباح سنوية أو نصف سنوية على المساهمين بموجب قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة.</p>   |